

التدخّل الفرنسي بمالي و تأثيره على الرؤية الأمنية الجزائرية للحدود الجنوبية

## The French Intervention In Mali And Its Impact On The Algerian Security Vision For The Southern Borders

مُجَدِّ بن شَهْرَة

ط.د. جامعة الجزائر 03

[Moh\\_ben11@yahoo.com](mailto:Moh_ben11@yahoo.com)

تاريخ القبول: 2022/01/02

2021/12/30

تاريخ التقييم:

2021/12/16

مُجَدِّ الأَمِين بن عودَة

جامعة قنراست

[Royaamine2@gmail.com](mailto:Royaamine2@gmail.com)

### Summary

The study aimed at shed light on the French military intervention in Mali, and how its impact significantly on the Algerian security process, which addressed to make the southern borders more secure, especially under the increasing of the security threats cause of the French policy in the region, also the armed groups activities growing such as the organized crime across boundaries.

**Key words:** Algeria, north Mali, French intervention, barkhan operation.

### الملخص

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة التدخّل العسكري الفرنسي بدولة مالي، وكيف كان له الأثر البارز في التحركات الأمنية الجزائرية، الهادفة إلى تأمين الحدود الجنوبية أكثر، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية جزاء السياسة الفرنسية بالمنطقة، وكذا تضاعف نشاط مختلف الجماعات المسلحة بمالي، واتساع رقعة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. كلمات مفتاحية: الجزائر، شمال مالي، التدخّل الفرنسي، عملية برخان

\*مرسل المقال: مُجَدِّ الأَمِين بن عودَة



## مقدمة:

لطالما أثارت مسألة السيادة الوطنية للدول و الحكومات تحفظات و إجتهدات كثير من الباحثين و الدارسين لشتى المجالات، خاصة منها تلك المتعلقة بحقلي القانون و العلوم السياسية، و ذلك لما طرأ على مفهوم السيادة من تغيرات و تطورات مفاهيمية عديدة، رسمت أطراً و مداخل نظرية جديدة لدراسته، و بالرغم من ذلك يبقى مفهوم الأمن و السياسات الدفاعية و تأمين الإستقرار الداخلي والإقليمي للدول، هو المبتغى و الهدف الأساسي لشتى الأدبيات المختصة في هذا الحقل.

وفي سياقٍ متصل فقد مثلت ظاهرة التدخلات العسكرية الأجنبية في شؤون الدول و الحكومات، باختلاف أسبابها و دوافعها، مثلت هاجساً و معضلةً ليس فقط بالنسبة للدولة المعنية، بل حتى بالنسبة لدول الجوار التي حتماً ما تتأثر بشكلٍ أو بآخر بمهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلها في موقعٍ وموقفٍ تجد نفسها مطالبة بوضع سياسات و رؤى أمنية عديدة تجعلها كفيلة و قادرة على مجابهة أي تهديد متوقع عابر للحدود الوطنية جزاءً إنعكاسات الأوضاع الأمنية بدولة الجوار.

ومن هذا المنطلق و بالنظر إلى الحالة الجزائرية، فإنها و منذ بدايات العقد الثاني من هذا القرن، خاصة منذ سنة 2012 أصبحت تتعايش في بيئة إقليمية جدّ متغير و متمسمة بحالة من عدم الإستقرار الأمني مستتة عدديد دول الجوار، فرضت عليها -الجزائر- وضع إستراتيجية أمنية معينة لتأمين حدودها وبسط الأمن و الإستقرار بالداخل الجزائري، و عليه فإن هذه الورقة البحثية تحاول أن تدرس أبعاد تأثيرات التدخل الفرنسي بدولة مالي منذ سنة 2012، و تأثيره على التوجهات الأمنية الوطنية لحماية الحدود الجنوبية للبلاد، و ذلك من خلال محاولة الإجابة على إشكالية و تساؤل رئيسي هو كالتالي: **ما هي أهم ملامح الرؤية الأمنية الجزائرية لحماية الحدود الجنوبية في ظل التدخل الفرنسي بدولة مالي ؟**

وقد سطرّت الورقة البحثية أربعة محاور أساسية للإجابة على هذه الإشكالية هي كالتالي:

- الدور الفرنسي في الأزمة المالية.
- موقف الجزائر من الأزمة بمالي.
- طبيعة التهديدات الأمنية للأمن الوطني من الأزمة المالية.
- الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لحماية الحدود الجنوبية.

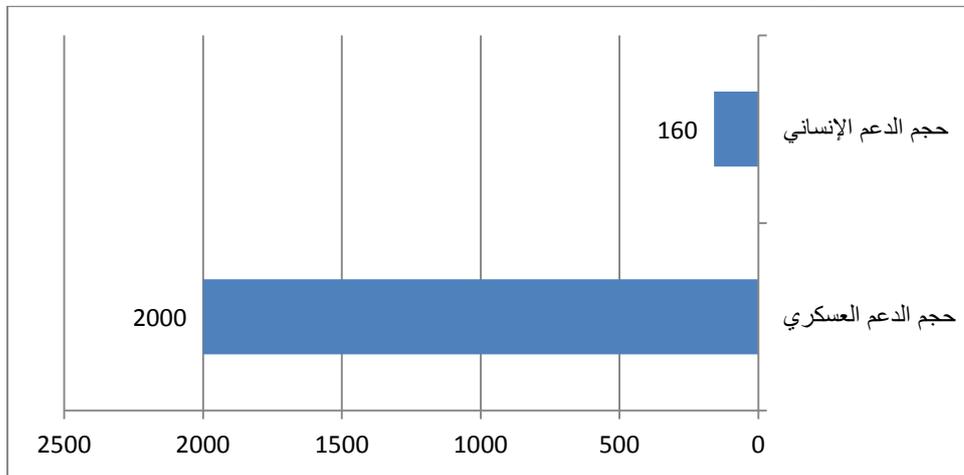
## أولاً / الدور الفرنسي في الأزمة المالية

لطالما مثلت دولة مالي بيئةً لإنتشار الجماعات المسلحة خارج نطاق الدولة Non-State Armed Groups، وقد ساهمت هذه الميزة بشكلٍ كبير في تكريس الدولة الهشة طيلة "Fragile State" الفترة التي تلت نيل الدولة لإستقلالها، و قد بدأت أولى موجات التمرد و الثورات ضد السلطة المركزية الحاكمة سنة 1963، و ذلك من طرف "التوار"

من الطوارق القاطنين في شمال البلاد، ثم أعقبها بعد ذلك ظهور عديد القوى و الجماعات المسلحة من إثنيات مختلفة هي : العرب، الفولاني و السونغاوي<sup>1</sup>.

سعى المجتمع الدولي منذ سنة 2012 إلى تقديم الدعم المالي للسلطات المركزية الحاكمة بمالي بهدف مجابهة و مواجهة تمديد الجماعات الجهادية المنتشرة به، و قد أشارت عديد التقارير في هذا الخصوص إلى الفروقات الواضحة الهائلة فيما يخص حجم الدعم المالي المخصص للجوانب العسكرية القتالية من جهة، و الدعم المالي المقدم إلى تلبية الحاجات الإنسانية الملحة الناتجة عن النزاع بالبلاد أنظر (الشكل 01)، فوفق تقرير "Mali's Humanitarian Crisis", "Overmilitarized And Overshadowed" أظهر أنه في سنة 2019 أظهر محدودية المساهمات المالية في الشق الإنسانية و ذلك بعجز قدره 324 مليون دولار أمريكي سنة 2019<sup>2</sup>.

الشكل 01 : يوضح حجم الدعم العسكري و الإنساني لمالي سنة 2019 (الوحدة مليون دولار أمريكي)



Source: Alexandra Lamarche, december 2019. P 14

لقد شهدت دولة مالي، حتى قبل إستفحال الأوضاع الأمنية و الإنسانية سنة 2012 جراء النزاع الداخلي بها، شهدت مساعٍ أمريكية- فرنسية إلى تقوية القدرات العسكرية القتالية للبلاد، و ذلك في إطار برنامج تقوية النظام الأمني لدول منطقة الساحل الإفريقي<sup>3</sup>، و قد مثلت دولة مالي الركيزة الأساسية لهذا البرنامج على الإطلاق.

إنطلقت السلطات الفرنسية في تبنيتها لقرار التدخل بالشأن المالي من فرضية عامة، و هي وجود ضعف و تماطل إفريقي في تدارك الموقف التآزم بدولة مالي، و أن المساعي الإفريقية لن تكون جاهزة ولا تستطيع أن تتحرك قبل سبتمبر 2013، و في المقابل إستندت أيضاً إلى قرار قوات حلف الأطلسي NATO القاضي برفض التدخل لفض النزاع الداخلي بمالي، و كانت النتيجة على إثر هذه المقدمات هو إصدار الرئيس الفرنسي François Hollande قرار بداية عملية سيرفال Serval Operation يوم 11 جانفي 2012، و ذلك بعد يومين مباشرة من زيارة الرئيس المالي لباريس<sup>4</sup>.

وعليه فإن السلطات الفرنسية لم تنتظر وقتاً طويلاً للتدخل في الشأن المالي الداخلي، و أضحى منذ بداية النزاع سنة 2012 أحد أبرز أطرافه على الإطلاق، فمنذ تصاعد وتيرة سيطرة القوات المتمردة الانفصالية التابعة لحركة "ازواد" بشمال مالي، أطلقت فرنسا أولى عملياتها العسكرية بالبلاد و التي عرفت آنذاك بعملية سيرفال ، و التي كان الهدف منها وفق السلطات الفرنسية وقف النشاطات "الإرهابية العدائية بمالي" و دول الجوار من منطقة الساحل على غرار بوركينا فاسو، التشاد، موريتانيا و النيجر<sup>5</sup>.

و لقد شهدت الساحة و مناطق النزاع في مالي تواجداً ملحوظاً في القوات الأجنبية، فبعد التواجد الفرنسي على الأراضي المالية منذ بدايات الأزمة سنة 2013، و التي إرتكزت في بداية الأمر في قاعدة عسكرية ضمت حوالي 1000 جندي في إطار ما عُرف بعملية برخان Barkhane Operation الهادفة لمحاربة "الجماعات الإرهابية"، تلتها فيما بعد قوات أممية لحفظ الأمن و دعم إتفاقية السلام و حماية المدنيين لسنة 2015<sup>6</sup>، في إطار ما عُرف بـ "البعثة الأممية المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار بمالي " Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali.

ثانياً / موقف الجزائر من الأزمة بمالي:

الجزائر قوة عسكرية إقليمية ولديها القدرة على التأثير على جماعة أنصار الدين وغيرها من الأطراف الفاعلة في شمال مالي. كما يمكن لها أن تكون بالفعل لاعباً رئيساً في تطوّر الأزمة الحالية. إذ تتصف الجزائر بأن لديها أكبر ميزانية دفاع (9.5 مليارات دولار في العام 2011) في القارة الأفريقية، وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية (بفضل أسطولها الكبير من الطائرات)، وخبرة معترفاً بها في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنها عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب. وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصال FLU، وهما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة إلى الجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب، في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي<sup>7</sup>.

يعود تردّد النظام الجزائري من الوضع الأمني في دولة مالي إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخل، إلى القلق إزاء التدخل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها. ويعتقد عدد من الباحثين في الجزائر بأن هذا التدخل الجزائري في مالي سيؤرّط البلاد في مغامرة كارثية. إذ ادّعى البعض أن مثل هذا الاحتمال هو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب، لإستراتيجية تدخل على مرحلتين.

ويخشى النظام الجزائري أيضاً من أن من شأن التدخل في مالي أن يهدّد التوازن الذي أقامه بمشقة بين أولوياته الخارجية والداخلية. فالحفاظ على النظام وإضفاء الشرعية عليه من جانب المجتمع الدولي هو المحرك الرئيس للسياسة الخارجية

الجزائرية. وعلى رغم اختلاف المصالح الذي لامفرّ منه داخل دائرة الحكم، ثمّة توافق عام مشترك على ضرورة تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لتأمين قبضة النظام على السلطة، والموقع الجيوسياسي المميّز للبلاد.<sup>8</sup>

وهذا يعني، على وجه التحديد، أنه يتعيّن على النظام أن يسيطر على عدم الاستقرار في المناطق الساحلية الجنوبية النائية، وأن يوفّر الحماية ضد الاختراق والتدخل الغربي، ويحمّد منافسيه الإقليميين. ومع وصول الإسلاميين إلى السلطة في دول الجوار والتدخل الغربي في ليبيا، فإن النظام "قلق من أنه تم إضعاف أحد البنود الرئيسة للتوازن الإستراتيجي في العقد الماضي الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة وأوروبا".

تشبهه الجزائر بأنه يجري تأسيس كتلة بقيادة فرنسا هدفها الرئيس احتواء القوة الجزائرية. ولاتنق البلاد بجيرانها، وخاصة مايسمّى المحور المؤيّد لفرنسا، بقيادة المغرب ودول الساحل الضعيفة. وقد نما الشعور بعدم الارتياح وعدم الأمان مع التغيرات السياسية الهائلة التي اجتاحت تونس المجاورة وخاصة مصر، حيث أزاح الإسلاميون جنرالات الحرس القديم من دون إثارة أي احتجاجات عامة أو انقلابات عسكرية. قلّة قليلة من المراقبين كانت تتوقّع سيناريو يهزم فيه رئيس إسلامي منتخب ديمقراطياً جنرالاته خلال شهر من انتخابه. فقد استغرق الأمر الإسلاميين في تركيا عقوداً للتخلّص من الحكم العسكري في نهاية المطاف.<sup>9</sup>

يشكّل الصراع في مالي اختباراً حول ما إذا كان في وسع الجزائر التوفيق بين أولوياتها المحلية وأهداف سياستها الخارجية. فخطر امتداد النزاع في شمال مالي إلى الجزائر ليس تافهاً، ولا أيضاً احتمال حصول تدخل في الشمال بقيادة فرنسا. ويؤثّر كلا الاحتمالين على ديناميكيات الصراع على السلطة داخل القيادة الجزائرية، ويشكّل خطورة على موقف البلاد المهيمن في الجوار. ولخصّ كامل داود، وهو كاتب مقالات جزائري، على نحو لطيف ضعف الجزائر الملحوظ عندما قال إن الوجود العسكري الغربي عند الحاصرة الجنوبية للبلاد ضارّ بالنسبة إلى الجزائر المحاصرة بالفعل بجزيران غير ودودين وأوضاع غير مستقرّة. كما ترتب الجزائر بمنافسها المغربي في الغرب، وتشعر بالقلق إزاء ارتفاع منسوب السخط وعدم الاستقرار في مخيمات البوليساريو في تندوف في الجنوب الغربي، وبالتهديد من الشرق بسبب الاضطرابات في ليبيا.

منذ أن بدأت الاضطرابات في مالي، اتّخذت الجزائر إجراءات لحماية نفسها ضد تداعيات هذه السيناريوهات. فقد عزّزت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية وزادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق. كما جرى التشديد على المعابر الحدودية وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة. وهذه هي التدابير التي ضغطت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الجزائر لاتخاذها على مدى سنوات.

وكتفت الجزائر أيضاً عمليات رصد مخيمات اللاجئين الضخمة قرب تندوف في جنوب غرب البلاد. فقد تسلّلت إلى هذه المخيمات، في عدد من المناسبات السابقة، جماعات متطرّفة وعصابات بهدف خطف غربيين للحصول على فدية.

ويبدو أن المتاعب بدأت تتشكّل مرة أخرى. في 29 تموز/يوليو، 2012، أرسلت إسبانيا طائرة عسكرية لإجلاء عمال الإغاثة التابعين لها من المخيمات في الأراضي الجزائرية بسبب وجود "أدلة ثابتة على زيادة خطورة في انعدام الأمن في المنطقة". وتمثّل عملية الإخلاء إخراجاً سياسياً للجزائر التي ادّعت منذ فترة طويلة أن مخيمات اللاجئين منيعة في وجه هجمات الجماعات المتطرّفة والإجرامية.

### ثالثاً / طبيعة التهديدات الأمنية للأمن الوطني من الأزمة المالية:

بالرغم من التهديد الواضح و المحسوس التي أنتجتها الأزمة المالية، ليس فقط على الأوضاع الأمنية و حالة الإستقرار بدولة مالي فحسب، بل حتى على الأمن و الإستقرار الدوليين، إلا أن قوى و فاعلي المجتمع الدولي تأخرت كثيراً بالبدء و النظر في سبل الحل السياسي أو الأمني للأزمة، و جاءت التحركات و الإهتمامات الدولية الأولى بخصوص الأزمة المالية متأخرة بحوالي عشرة أشهر منذ إنطلاقها<sup>10</sup>، الأمر الذي صعّب فيما بعد عملية السيطرة على الجماعات المسلحة خاصة بشمال البلاد، حتى بعد بداية التدخل الفرنسي الفعلي في جانفي 2012.

وفي نفس السياق، فإن الصراع و الأزمة المالية مثّلت حالة جدّ معقدة على مستوى دول الساحل الإفريقي، و ذلك لما ميزها من تداخلات و تركيبات عديدة في أبعادها و معالمها، فوفق تقرير صادرٍ عن هيئة Peace Building النرويجية لسنة 2013 حول الأزمة بمالي، فقد أشار إلى ثلاثة أبعاد أساسية للأزمة، ساهمت بشكل أساسي في ضبابية المشهد الأمني السياسي بمالي، و صعّبت من مهمة فرض و بسط الأمن و الإستقرار بها، و هذه الأبعاد كالتالي<sup>11</sup>:

- أزمة سياسية و دستورية داخلية، متمثلة في الإنقلاب العسكري على الحكم بمالي بقيادة Amado Sanogo مما زاد من احتمالات التدخل الأجنبي بالبلاد فيما بعد.
- معضلة في الإندماج الوطني بدولة مالي أنتج أزمة إنفصالية Secessionist crisis ساهمت في بروز عدة جماعات مسلحة متمردة و نائرة على السلطة المركزية الحاكمة منذ الستينات، من بينها الحركة الوطنية لتحرير أزواد The National Movement for the Liberation on Azwad و الناشطة شمال البلاد.
- إنتشار الجماعات الجهادية على غرار جماعة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و غيرها. لقد أُلقت حالة عدم الإستقرار و سقوط شمال مالي تحت سيطرة الجماعات المتمردة من جهة، و تفاقم الأوضاع الأمنية عقب التدخل الفرنسي العسكري من جهة أخرى، ألقى بعدة مخاوف على المجتمع الدولي بأن أصبحت منطقة شمال مالي بؤرة لتجمع و نشاط عدة جماعات مسلحة متطرّفة، تهدد بشكل مباشر أمن و إستقرار دول الجوار على رأسها الجزائر.

و لطالما صرّحت السلطات الجزائرية بحجم التهديدات الناتجة عن حالة عدم الإستقرار بشمال مالي، و قد لَحِصت صحيفة the diplomatic الأمريكية مخاوف السلطات الجزائرية، في إزدیاد احتمالية إنتشار الجريمة المنظمة، إنتشار و

الإتجار بالسلاح عبر الحدود الجزائرية المالية، واستخدام كل الطرق الإجرامية الإرهابية التي من شأنها مساعدة هذه الجماعات على جلب تمويلات مالية لتكثيف نشاطها بالمنطقة<sup>12</sup>.

وفي سياق التهديد الأمني للأزمة المالية على الجزائر، كتب الباحث Dennison, Susi في دراسة معنونة بـ "The EU, Algeria and the northern Mali question." أن الأوضاع والمستجدات على الساحة المالية خلقت ترتيبات و إعادة هيكلة جديدة للجماعات المتطرفة المسلحة، فقد ربط الباحث بين ما شهدته الجزائر من حالة إرهاب و عنف خلال فترة التسعينات، و أن إستفحال الوضع الأمني بمالي ساهم في إعادة تشكيل عديد الجماعات المسلحة المتطرفة المناوئة للسلطات الحاكمة الجزائرية، و أوضح إلى مسألة إقامتها لعدّة مخيمات و مراكز تدريب عديد على سلسلة جبال Ageulhok على الحدود بين البلدين، و المخاوف الجزائرية المتصاعدة من أحداث تهريب الأسلحة الثقيلة عبر حدودها، الأمر الذي حتمّ عليها إعادة النظر في مسألة وضع خطط فاعلة لمراقبة و حماية الحدود الجنوبية.<sup>13</sup>

وفي هذا الإطار أيضاً أشار الباحث Eray basar في مقاله Unsecured Libyan Weapons – Regional Impact And Possible Threats، إستفادات عدّة جماعات مسلحة بمالي من الوضع المتأزم و حالة الفوضى و الإنتشار الواسع للسلاح الليبي منذ سنة 2011، من بين هذه الجماعات نجد مقاتلي الطوارق الذين شاركوا في بداية النزاع الليبي إلى جانب قوات الرئيس السابق معمر القذافي ضد فصائل و كتائب المعارضة الليبية، و لقد إنضم غالبيتهم فيما بعد إلى ما يُعرف بـ الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشمال مالي سنة 2012، وقد مثل الصراع الدائر في مالي و دعم كفة الأزواد فيها بالسلاح الثقيل المتطور مثل تهديداً صارخاً للأمن القومي الجزائري منذ أواخر سنة 2011<sup>14</sup>.

ولقد أثبت التقارير الصادرة من الهيئات الرسمية الحكومية، وكذا من المراكز البحثية المختلفة على غرار الدراسة المقدمة من الباحثين Francesco strazzari , francesca zampagni أنّ هناك إزدياد في حجم مضبوطات السلطات الجزائرية من الأسلحة المهربة من الأقاليم الليبية باتجاه الجزائر، خاصة الجنوب الكبير مثل ولايات تمنراست، إليزي أنظر (الجدول رقم )<sup>15</sup>.

#### جدول 01: يبيّن أهم الأسلحة المهربة من ليبيا تمّ ضبطها لدى السلطات الجزائرية بالجنوب الكبير سنة 2016

الكمية	نوعية السلاح
668	بنادق كلاشنيكوف الأوتوماتيكية
48	المدافع الرشاشة FMPK
37	قذائف الهاون
35	مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة
792	قنابل
06	صواريخ مضادة للطائرات

Source: Francesco strazzari ,francesca zampagni, 2016, p446

## 5. خاتمة:

ختاماً وبعد الدراسة و التحليل يتضح جلياً مدى الأوضاع الأمنية المضطربة المحيطة بالجوار الإقليمي للجزائر، الأمر الذي تطلب من السلطات الجزائرية العمل أكثر على إيجاد الحلول الأكثر فعالية للتقليل من حدّة هذه التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وذلك في ظل إلتزام وطني و دولي تام بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي في مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وكذا محاولة المحافظة على حالةٍ من الإستقرار السياسي و الأمني العام ببلدان الجوار.

## 5. قائمة المراجع:

- 1 - Aurélien tobie and boukary sangaré , "the impact of armed groups on the populations of central and northern mali". Stockholm: sipri, october 2019.p06
- 2 - Alexandra Lamarche , "mali's humanitarian crisis overmilitarized and overshadowed". Field report , washington : refugees international, december 2019. P 14
- 3 - Thiam, A., Centre du Mali: enjeux et dangers d'une crise négligée négligée [Central Mali: issues and dangers of a neglected crisis] (Centre pour le dialogue humanitaire: Geneva, Mar. 2017).
- 4 - Bergamaschi, I 2013 French Military Intervention in Mali: Inevitable, Consensual yet Insufficient. Stability: International Journal of Security & Development, 2(2): 20, p 06
- 5 - Ebyan Farah, Raji Gandhi, Sophie Robidoux, "STATE FRAGILITY IN MALI". UK:Policy Paper. 2018, P 03
- 6 - Alexis Arief, "Conflict in Mali". Washington- USA:congressional research service, August 16, 2019, p 07.
- 7 - أنور بوخرص، "الجزائر و الصراع في مالي". على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765> تاريخ التصفح: 02 فيفري 2020
- 8 - نفس المرجع
- 9 - أنور بوخرص، "الجزائر و الصراع في مالي". على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765> تاريخ التصفح: 02 فيفري 2020

10 – david j. Francis,"the regional impact of the armed conflict and french intervention in mali". Noref report – april 2013, norway: peace building,2013. P 01

11 – ibid, p 02

12 – Lister, Tim. 2013. "Six reasons events in Mali matter." CNN,

January 17th 2013.

13 – Dennison, Susi. 2012. "The EU, Algeria and the northern Mali question." European Council of Foreign Relations Policy Memo. December 11th. <[http://ecfr.eu/content/.../the\\_eu\\_algeria\\_and\\_the\\_northern\\_mali\\_question](http://ecfr.eu/content/.../the_eu_algeria_and_the_northern_mali_question)>

14 – Eray basar ,"report update: unsecured libyan weapons – Regional impact and possible threats". Uk: civil-military fusion centre presents , november 2012, p03

15 – Francesco strazzari ,francesca zampagni," illicit firearms circulation and The politics of upheaval In north africa ".north africa studies,uk 2016, p446